

١٠٤
رسالة قنبا باغي

م لرب محمد و
١٠
علم الواسع بالاسماء
١١
وقفه شريعة استدل الامام على طلاق الع
١٢
رسالة فرها نجا



بسم الله الرحمن الرحيم

كيف تخدك يا من هو الجود والظاهر والظاهر كيف نقدر منك يا من هو الجود
والوحد والموجود وكيف نطعمك يا من هو الطيب والطيب كيف نطعمك
وكيف نخبك يا من هو الطيب والطيب والطيب والطيب كيف نخبك
الله سبحانه انه كيف يسبحك من يسبحك وكيف يسبحك
من يقدر منك انت الذي يطر الكائنات طر طرا قبرا عينا
لا مقص ولصولها كمالا فضلا ملك لا سر لا حكم عندك انت فقل
لا انا رب وانا لا اقول صلي على جيبك وخلك ورسولك فانك
انت تعلم ما هو بيان الحق والخلة والرسالة والايالة والهداية
كيف اقول في علي الله القريب والتبعية الخلية والكلية النامية
واللائية واصحاب الكمالين المؤمنين فانهم صدقواك وخلفاءك
واجباؤك وعرفاءك وعرفاءك الله جلوس في كسرك
ودعيت وناؤك ومناؤك اليك تستغفرك مما لا علم لنا به ونقص
بك ما كنا به لم نل بعد فيقول الاحوج من الاحوج لم يسبح اسبح
العلل العلل الذي لا صوره برضى ولا شدة خشية اذا حضر
اذا عاينته اس من محمد خان يوسف القوابعي المحدث شامي خاوند
هذه القيمة من الرضى العاجزين المطرودين المطرودين في ليله
على الجلائق من الاطباء او طي الايدي في الاستغفار المعالجين للامراض
اطباء القلوب في الامراض الروحانية ومملو من زخاير الجمالات وكسبه

خلوة او رد الالتم

لما مر من ان تمايز الموضوعات بالاعداد العارضة الغير الجزئية لبعضها البعض على
بغير لكها لا انتزاعا من الوجود الكلي بل بغيره الوجود الانتزاعي ايضا في المرتبة
ان الانتزاعات التي في هذه الماهيات خلوها او رد الالتم حجة الالتم
في الحكماء حيث ثبتوا في ربط الحادث على القدم بتجديد الحركات ولما قارب
العدسات في انهم يقولون انما وجد الحادث اليوم في هذا اليوم دون الايام
او قبله لان الجزاء الاخير من هذه السلسلة انما يتحقق في هذا اليوم وهو عدم الحركة
البلقية او الوضع البلق مثلا والحركات بلقية والوضع البلق الالتم
كلها من حيث هي متساوية في الاعداد ولهذا الحادث كاعدادها بلقية كثرته
وسكناته وحدها النقطة اسم البناء وسائر افعالها وغرس الاشجار و
قطع الخشب مثلا للبناء فيوجد لكل حادث استعدادات متساوية وقدرها
ولقد اختلفنا ههنا بمسئلة الاجتماع في ازمته غير اننا ههنا في جانب الالتم
توجد الحادث في هذا اليوم مثلا حاصله من الحركة اليومية مثلا اذا وجدت فلما
سببه تجددنا انما عليه ما حتى يوجد الحركة اللاحقه لانه حين وجودها قد علم
فيجب لبقية الحادث من هذه الحادث ثم لوجه قبله فينتقل الكلام الى العلة
الحادثية بانها وجودية او عدمية فعلى اي حال يلزم التسليم في الموجودات
او المعدومات او المساعضة لان تلك العلة الحادثية ايضا لها علم
فعلى اي حال يلزم التسليم في الامور الموجودة لانه في حال عدم الحركة اذا كانت
العلم وجودية او عدمية مستلزمية للموجودات كعدم العدم او في حال وجود
الحركة البلقية على حالها اذا كانت التسليم في العدسات انما لمستوى
للموجودات او كذا يكون عدسات الاستلزام الوجودي للمعادنا و
لا بلقاء لعدم الامور الاعتبارية من عدم الامكان فانه في الحقيقة
يستلزم الوجود والامتناع الدرس انما من المعقولات الثانية الغير

والايام واذا زونا بعدوا لشيهور واحد لا يكون المرتبة الحاصلة مرتبة لشيهور
فوق مرتبة مجموع عددين اثنين في تحت مرتبة مجموع عدد الاسابيع والايام
واذا زونا بعدوا لاسابيع واحد لا يكون المرتبة مرتبة لاسابيع وفوق
مرتبة مجموع لشيهور وتحت مرتبة مجموع عددا لايام واذا زونا على عدد لايام
لا يكون هذا المجموع فوق مرتبة مجموع الايام بل هو بعدوا زونا بعدوا لايام الا اذا
يكون المجموع مجموع الايام وعلى هذا القياس في التقصير اذا انقصا عن مجموع
لعدد فخص عدد الايام على عدد اثنين هو مجموع الالف من المجموع الاول في
مرتبة مجموع اثنين فيكون عددا مرات مراتب التفاوت الغير المتناهية
محصو راين الحاصرين احدهما المجموع الموجو وبعدوا لايام فانهما المجموع لايام
بعدوا لثنتين وهكذا لشيهور والاسابيع واذا انقصا بعدوا لايام الا اذا
اشبهى الى الوجود وهذا حكم اجمالي لا يرتك فيه عاقل في شك في
المتناهي فان الماتية مثلا اذا انقصا منها واحدا واحدا تسعة وتسعين مرة
ينتهي الى الوجود فيكون مراتب التفاوت تسعة وتسعين واذا كانت
التفاوت بل واحد واحد اقل منه لا ينتهي الى الوجود ولكن لا يتجاوز عنه
اذا اخذنا الواحد وزونا عليه بل واحد واحد تسعة وتسعين مرة يحصل مجموع
هو الماتية واذا كانت مراتب التفاوت اقل منه لا يصل اليه ولكن
لا يتجاوز ايضا واذا كانت اكثر تجاوز بعضها اقلها او كان مقدارا متناهيا
بل هو وقس عليه اذا كان اثنين او ثلثة مثلا وانا لانه يكفينا في
هذا المجموع الحاصل من الانضمامات وان لم يكن هو المجموع الموقوف اوله
هو عدد الايام مثلا فان الضام المتناهي الى المتناهي اي متناه كانا لهما
مرات غير متناهية يستلزم تحقق غير متناه فلهذا الغير المتناهي هو
اخر المجموعات التفاوتية بعد متناه النظم بعضها الى بعض فيكون مرات

وذكر عدم تناهي مجموع الالف
للافتقار في بيان له والافقار حاصلة
في اقسامها مراتب الوحدانية
بالعدم تناهيها

مراتب المجموعات المتفاوتة بقدر وجود الغير المتناهية محصورا بين مرتبة
الوجود والجميع الحاصل لا يفرق بينهما في عدم كون عدد الأول
منه العدد الأكثر وعدم تركب لاعداد الفوقانية من الاعداد
لا كلام في موضوع العدد ولا في مرتبة الموضوع من الموضوع لا ينفك
مرتبة العارض منه او مرتبة ركنه والاشياء والثلاثة والاربعة عبارة عن
موضوع العدد ولهذا يجب على الموضوعات بالاطلاق وانما العدد
هو الاثنى عشر والثلاثة والاربعة وهكذا ومع قطع النظر عن كون
فيها كون فيم وكيف لا يمتياز الموضوعات الجزئية بعضها عن بعضها
تحقق العوارض وهي مراتب العدد كسواء كان بعضها جزوا من البعض ام لا
ولا خلاف في ان العدد الأكثر اذ اوجد وجده الاقل وانما الخلاف في المرتبة
مع انه يتمايز الموضوع بالجزئية والعقلية ايضا فيقول مراتب المجموعات
المتفاوتة بقدر متساوية يجب ان يكون غير متساوية مع انه محصور بين المجموع
والوجود والجميع الاول هو الاثنين وقفت عن ان لعل ان العدد
روح العدد وجه البطلان وجود الاسرار الغير المتناهية مطلقا محصورا
بازالة ما يشك فيه انه لو وجد امور غير متناهية غير مرتبة لوجد مرتبة غير
متناهية بحسب العدد احدىها هو الجميع وحيث هو الجميع وثانيها هو
المستثنى عنه واحد وثالثها هو هذا الجميع الباقى المستثنى عنه واحد
هكذا ايضا غير النهاية وعدم تعيين الوجود المستثنى لا يفرق ان اى وجود
استثنى فان ذلك في مجموع موجود مستثنى عنه واحد بل لو وجد مرتبة ثالثة
جاء مستثنى عنها واحد غير متناهية مستثنى عنه واحد وكذا في المرتبة
الثالثة بحسب ايجاد الجميع الباقى وهكذا في الرابع فلا تعقد عن ان
الاساليب كلها في القرب ونقول لو وجد امور غير متناهية لوجد

ما قبل كونه ومرتبة بل في باعتبار
العدد كما في كتاب الفقه

وقد ما سبق في آخر فقه الحنفية الثانية
ولكن لا بد من ان يفرق بين الموضوعات
من النظر في

سنة

وَلَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ رَبِّكُمْ
عَاقِبَةُ الْأُمَمِ عَلَى النَّصِيبِ
وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ

العلم في السيرة النبوية

حلوه

الاكثر كذا فان الكمال في الجزاء وكذا الاكثر من متواليات باي نسبة اعترفت
حلوه نسخ لا يثبت في توحيد الوجود هو انه لو وجد وجودان مثل الوجود
وجب ثلثي كون الثالث مثل كذا فيلزم اجتماع الوجودين في المكان
اما وجود الثلثين فلا يجمع الاثنين غير كذا احد منها لانه مبرهن في الكثرة
وكذا احد منها مبرهن في الوحدة والوحدة والكثرة متضادان فلا يجتمعان
على انهما متغايران اليقينة فيكون الاثنان موجودا غير كذا واحد وعليه بناء
الدليل المشهور في المسكك الغير المتيقن على الطال المدور والتسلسل اما في دورات اثبات ان الجميع المركب
انه واجب فثمة كثر من افراد الوجود وكل مفهوم على كذا يصدق على وجوده
افراد كذا كذا يصدق على كثر منها صفة فاذن او موصيا كالان ان مثله
ما يصدق على وجوده افراد كذا كذا يصدق على كثر منها غايته انه يصدق على كثر
بانه ان وجوده على الكثر بانه ان كثر الوصفان خارجان عن كثر
الان ان بدل الان ان مطلق والان ان الوجود والان ان الكثر
مقيد فصدق المقيد يستلزم صدق المطلق اليقينة في العلامة الدورية في
على شئ التوحيد في بحث العدة والمعدول في تصحيح صدق تعريف العدة على كثر
الثمة كل مفهوم على كذا يصدق على وجوده افراد كذا كذا يصدق على كثر منها
كالان ان مثله يصدق على كذا احد من زيد وعمر وبر وغيرهم وكذا الوجود
يصدق على كذا واحد على الجميع اليقينة الا انه يصدق على الوجود لعينه الوحدة
وعلى الكثر ليقينه الكثرة اعني انه يصدق على الوجود انه ان وجود واحد
وجوده على الجميع انه اناس او اخا واعني ان كثره ووجوده كثره واطنه
صادق عليها على اسما وانتهى لغيره واما ان كان لا يثبت ان كثره من كذا
واحد من الاثنين لكونه جزاء منه ولا يخفى انه لا يرد على هذا الدليل ما يرد
ان كونه على الدليل المشهور عند بيان لزوم تركيب كل واحد منهما بغير

والاكثر من متواليات باي نسبة اعترفت
حلوه نسخ لا يثبت في توحيد الوجود هو انه لو وجد وجودان مثل الوجود
وجب ثلثي كون الثالث مثل كذا فيلزم اجتماع الوجودين في المكان
اما وجود الثلثين فلا يجمع الاثنين غير كذا احد منها لانه مبرهن في الكثرة
وكذا احد منها مبرهن في الوحدة والوحدة والكثرة متضادان فلا يجتمعان
على انهما متغايران اليقينة فيكون الاثنان موجودا غير كذا واحد وعليه بناء
الدليل المشهور في المسكك الغير المتيقن على الطال المدور والتسلسل اما في دورات اثبات ان الجميع المركب
انه واجب فثمة كثر من افراد الوجود وكل مفهوم على كذا يصدق على وجوده
افراد كذا كذا يصدق على كثر منها صفة فاذن او موصيا كالان ان مثله
ما يصدق على وجوده افراد كذا كذا يصدق على كثر منها غايته انه يصدق على كثر
بانه ان وجوده على الكثر بانه ان كثر الوصفان خارجان عن كثر
الان ان بدل الان ان مطلق والان ان الوجود والان ان الكثر
مقيد فصدق المقيد يستلزم صدق المطلق اليقينة في العلامة الدورية في
على شئ التوحيد في بحث العدة والمعدول في تصحيح صدق تعريف العدة على كثر
الثمة كل مفهوم على كذا يصدق على وجوده افراد كذا كذا يصدق على كثر منها
كالان ان مثله يصدق على كذا احد من زيد وعمر وبر وغيرهم وكذا الوجود
يصدق على كذا واحد على الجميع اليقينة الا انه يصدق على الوجود لعينه الوحدة
وعلى الكثر ليقينه الكثرة اعني انه يصدق على الوجود انه ان وجود واحد
وجوده على الجميع انه اناس او اخا واعني ان كثره ووجوده كثره واطنه
صادق عليها على اسما وانتهى لغيره واما ان كان لا يثبت ان كثره من كذا
واحد من الاثنين لكونه جزاء منه ولا يخفى انه لا يرد على هذا الدليل ما يرد
ان كونه على الدليل المشهور عند بيان لزوم تركيب كل واحد منهما بغير

الوجوب والزام ما به الامتياز ويجعل ما فعله البعض المحققين بعد دعوى الاشتراك
في الوجوب والزام به الامتياز بان ما به الامتياز اكمال او نقص وعلا كما
حاصل في النقص في احد الوجوبين من انه يجوز ان يتخالف في تمام المعية ولا يلزم
في ذلك ويكون صدق الوجوب عليهما صدقاً متكاملاً او متواطئاً
فليس صدق الجميع على الكثير من افراده بان لا يلزم الكثير مجموعاً وعن الواجب
بينها فلا يلزم الا الطبيعية ولا بان تركيب الافراد تركيباً حقيقياً بحيث يكون الوجوب
من التركيب الحقيقي يستلزم الاحتياج الثاني للوجوب هذا كله لكن استحالته
هذا الفرد المركب احتياجاً مما يتوقف فيه بل لا يلزم منه صدق مفهوم الوجوب عليه
لكنه كثير من افراده لا يكون هو كثير من غير المركب من غير الاحتياج ولا يلزم في
المكانه واحتياجاً في لفظة كما ان صدق تعريف النقطة على كثير من افرادها
يستلزم عدم النقص في مجموع الافراد من حيث هو مجموع بل يجب ان لا يكون
شيء من الافراد منقلاً لوجه من الوجه فان صدق تعريف اعم على اعم
انما يستلزم تقدم كل واحد من اجزائه لا لا يستلزم تقدمها على المكون المركب
بتقدم ما كثره هي تقدمات الاجزاء وهي متفرقة عن المكون المركب في نفسها
والتقدم بالمعنى الاول لا يتلوه التاخر بالمعنى الثاني وكذا عدم الانقضاء والام
والوجوب والامكان فيختلف افراد الكمال في الاحكام فاما تركيبها فهو
الحق والسم هو الموفق وهذا الدليل نحن يستدل على ان العدد ليس مركباً
من الوحدات الصرفة بل من جزئيات وراى الوحدات لان الوحدة
من المقولات التسعة بتمامه مقولة الكم هذه الثمرة فيكون نسبة الوحدة
الى العدد كنسبة العناصر الاربع الى الجيوب فان المركب منها مع ما يعتبر
الجيوب من الصورة النوعية من الجيوب ان ذلك الوحدات مع ما يعتبر
في العدد من الصورة النوعية يكون جنباً مخالفاً للوحدات ويكون

وكانت اوردوا على هذا
كان اوردوه فضع
عليه الفهم والام
فما يقابل اوردوا
فما يقابل اوردوا

فيكون
العدد
مركباً
من
الوحدات
الصرفة
بل من
جزئيات
وكان
الوحدات
لان
الوحدة
من
المقولات
التسعة
بتمامه
مقولة
الكم
هذه
الثرمة
فيكون
نسبة
الوحدة
الى
العدد
كنسبة
العناصر
الاربع
الى
الجيوب
فان
المركب
منها
مع
ما
يعتبر
الجيوب
من
الصورة
النوعية
من
الجيوب
ان
ذلك
الوحدات
مع
ما
يعتبر
في
العدد
من
الصورة
النوعية
يكون
جنباً
مخالفاً
للوحدات
ويكون

فان قيل فيقول القائل ان المقام اعم من الصورة النوعية فانه وحدات ايضا
 واعتبار الصورة لا يخرج عما كان عليه قلنا البعد فانه لا يلبس على ما يجب ان
 يكون مقارنته وحدة الوحدة واجتماعها الصورة النوعية للعدد اوسا وبنها
 فيقطع النظر عنها واعتبار عددتها وحدها حرف لاكثر من صلاتية برود بانها
 عليها الوحدة اعم لاومعها يكون عدد النوعية من حيث الحيوان لا بشرط لا شيء
 فانه ما هو حرفه وشروطه فانه نوع فالمقارنته والاصحاح بين الوحدات اما
 فصول اوسا وبنها مع اعتبارها اوسا وبنها يكون الوحدة لا لان
 الوحدة مع اعتبارها وبنها وحدة لغيرها المقارنته ايضا بل باعتبار الوحدة
 من جهة واعتبار الكمية من جهة اخرى لا يجتمعان كالحيوان فانه لا يكون
 كونه ما هو الشرط لا ما هو الشرط لا شيء بل كونهما والوحدة الاخرى فانه
 الوحدة باعتبار عدد مقارنتها واجتماعها مع وحدة وحدة ولعل هذا احكم من
 حكم بان الوحدة اعتبارية لا وجودية لانها في الخارج حقيقة يكون من الاعراض وتحت
 حصرها في التسعة او الاربع او الثلثة مع اعتبارها يكون كالحيوان لا في
 بشرطه واما لا بشرط المقارنته وعدمها فليست هي الوحدة فلا ينافي وحدة كونها
 ما هو مقوله اخرى ثم عليك انما يدعي انه لا يلزم التركيب في الحكم مع كونها
 عاليا اعم لاوقفه استدلوا على انه عدد لاكثر من تركيبها وبنها والا
 يلزم الترجيح بل ان قيل تركبها عن بعض ما دونها كالعشرة من الخمسين مثلا
 وبنها التسعة والاربع او السبعة والثلثة مثلا او مخالفة جهة شيء واحد
 ان قيل تركبها عن جميع ما دونها قولنا انما يلزم مخالفة جهة شيء واحد ان
 تركبها عشرة مثلا ثمانية من الخمسين وبنها التسعة والاربع وبنها ثمانية
 التسعة والثلثة وبنها من كل من الاجزاء التي يحصل من جهة جهة
 خمسة اثنين او ثلثة ثلثة وواحد مثلا واما ان يدعي انها مركبة من كل ما دونها

وليس ارجح من ان يكون التركيب نوعا من الوجود
 لا رقم لا بل انما يلزم تركبها من كل ما دونها
 المركب للوحدات وبنها لا يكون في الخارج
 الحكم مطلقا لان صدق الشيء لا يوجب
 صدق العام المتعلق بالصدق عليه
 صدق الخاص لا يوجب صدق العام
 لذاته

وقوله

والستة والاربعة ايضا والسبعة والثلاثة ايضا والثمانية والاثنتين ايضا معا خلا
 ولكن يكون محبتها وكرتها من الامور التي لا تقع بالثبوت في المركب من اجزاء
 الاربع التي لا تقع بالماهية ولا يلزم ايضا ان يكون عشرة اربعين او خمس عشرة
 لانه اذا كان اجزاء ثمانية لثلاثة اجزاء فان اثنين بعينها هي الستة والاربعة
 مع انهم السبعة قدس من اضع مائة الف جهة شئ واحد بالحق الاول ايضا والاربع
 الاجزاء بعضها على بعض على سبيل التناول بحيث لا يبق حيز في ايدي
 احدها من حيث وفاء تحقيق العلامة الدوائية روح السور وحرية جواب
 الامير او التمس على ان العدول مركب مما دونه من الخلاف انما يمشي اذا
 اعتبر في العدد جزئيا وصورى واما اذا لم يعتبر بل قيل بامتنان مراتب الاعداد
 بموادها ومنه هو كل حكم المنفصل فلا فرق بين القول العشرة كرتبة من
 الاحاد وهذا العدد او من اثنين لو الستة والاربعة مثلا القول قصير في
 انه يجب ان يكون للعدد جزئيا وصورى يكون من مقولة الحكم لا بالاعداد
 من الدليل ان يكون للعدد جزئيا وصورى لا بالمراتب الاعداد او بالخصوصية
 التمايزة كالثلاثة والاربعة لان الدليل الدال على اعتبار الجزاء صورى في
 الحكم يدل على اعتبار غير مراتب الاعداد ايضا بل تفاوت لا اختلاف في مراتب
 الاعداد بالنوع ولا يلزم منه عدم وجود عدد بل انما يلزم عدم وجود اول
 مع الاكثر لا صغريا ولا خارجا كما فيكون الموجود مع وجود جميع الموجودات
 في كل وقت مثلا لو كان الموجود ليوم بانه موجود كان الموجود في العدد بانه
 واذا وجد الف موجودا لعدم الالف ولو وجد الالف وعلا هذا انما الحق ان عدم
 غير موجود في الخارج لا من اى مرتبة من مراتب فرض وجوده يلزم عدمها لانه
 يتحقق مرتبة فوقها لانه المرتبة المعروفة ايضا موجودة فنقض لها وحدة
 اخرى فيوجد عدد اخر فوقها وينعدم المرتبة الاولى المعروفة فتعطل فلا يضر

او على ان يكون
 تحت قول واحد او غير واحد
 ولكنه واربعة فلهذا اذا
 ما قلناه ان الف ايضا
 لفظه وانما هو الذي
 لم يتركبه العدد الا

في الوجود في
 في الوجود في

فقران السور ثلاث جمعهم في هذا السور كما استعملوا استعمالهم
بشيء على خلقه ووليت كلامهم بالوقفة او وقع في مشقة
ساحت شامس الجدة والدة الهادي على كل حال وهذه اوجه المقال لا محالة
وليس من قال وانظر الى ما قاله القوف الرجال بلحق لا الحق بالرجال خلقه
او غير ذلك الموفق لما كان مطلب ثبات الوجه بين مهمات العلم
وخاصة على كل مكلف اولاً لانه مما يتفرع عليه سير العقيدة بالدراسة
الكلالات لم يفسد كل ما مطلوب بغيره وهو مطلوب لذاته وكان مكلفه
بالمعنى هو صفات الطال الدور ووليس فادرت ان اوردها
في غير البطل وجود الامور الغير المتشابهية مطلقاً مترتبة اولاً ليستلزم
لا بطل الدور المستلزم له وهو انه لو وجد امور غير متشابهية مترتبة او غير
لوجبه ان يكون مرات التفاوت بمقدار متناه غير متشابهية والاولى
المتشابهية لانه انما المتشابهية الى المتشابهية بمرات متشابهية يستلزم تماثلها
الجميع مثلاً اذا اخذنا عدد واحد متناهي ووجدنا كان ثم زدنا عليه وهذا
اتى اخر كان الذي يحصل ثنائان ثم اذا زدنا على اثنين وهذا اقتراني اخر
كان الذي يحصل ثلثه وهكذا فيجب ان يكون مرات الزيادة بقدر
معين غير متشابهية في الغير المتشابهية فيقول اذا وجد امور غير متشابهية لم
للامور الغير المتشابهية وهي مرات التفاوت بين الحاصلين وهما مترتبة
مجموع الامور الغير المتشابهية والوجدان فانه لم يوجد مرتبة فوق مرتبة
مجموع الامور الغير المتشابهية الموجودة فوضا كالنفوس الناطقة الموجودة اليوم
مثلاً في الزيادة والافك من مرتبة الواحد في النقصان وما في راتب
التفاوت مع انها غير متشابهية بعد والمحصورة بينهما فان مرتبة الاثنين
فوق الواحد وتحت مرتبة المجموع المعوض من تلك الثلاثة ومرتبة الثلاثة فوق

[illegible]

انهم قد يكونون مفعلة على عدم المانع الثاني لعدم المانع الاول سلب على المانع
 المانع الاول فيكون مفعلة على عدم المانع الثاني لعدم المانع
 الاول سلب على المانع الثاني المانع الاول سلب على المانع
 سترزم لاثبات لعلته فلا علة في الحقيقة لا بين المانع الموجودة للادلة
 المترتبة فلا تملكها اليه مرتبة وهما وجه آخر ذكرنا في موضعنا على شئ العا
 العضوية للعلامة الدورية روح الله روحه مع وجود دفعه فلهذا لا يمكن ان
 في الاسباب بالعدم لذاته المانع وجود الحادث في ذلك هو الحركة القليلة التي
 وحقيقةها العوب انتهى وحاصله ان عدم الحركة لذاتها لا يلزم كون الحركة
 لذاتها لان المتع لذاته لا يجوز له محو انحاء الوجود لذاته كما هو الوجه في
 ما لا يجوز له محو انحاء العدم لذاته فالكن ما يجوز له الوجود والعدم في الجملة لذاته
 جواز الوجود والعدم لذاته كما قالوا في الزمان فانه يمكن يجوز له الوجود والعدم
 في الجملة لكن الوجود والعدم بعد الوجود وامتنع لذاته والوجود المطلق في
 في الجملة في الوجود المستمر والعدم المستمر حار له لذاته فالحركة يجوز له الوجود
 والعدم في الجملة نظر اليه وانها لكن الوجود في الزمان الثاني تمتع لذاتها ولا
 عن امكانها اقول لا يخفى انه يلزم تخلف المعلول عن العلة التامة لا باعتبار
 تخلف الوجود في الزمان الثاني عنها فانها باعتبارها ليست ممكنة والعدم في
 اقسام الممكن بل باعتبار عدم وجود المعلول كونه في الزمان الاول وفي الزمان
 الثاني فانه لما كانت العلة التامة للوجود المعقد كونه في الزمان الاول متحققة
 في الزمان الثاني فيوجب وادام المعلول ما دام العلة وجب ان يستحيل الوجود
 المعقد كونه في الزمان الاول من العلة فينتهي مع كونه في الزمان الاول في
 الزمان الثاني فيكون الفناء وفسد وفساد وكذا لما كانت العلة
 في عدمها الخاص وهو العدم بعد الوجود فيجب ان يتحقق العدم بعد الوجود

هذا هو الوجه في ادراكه من نفسه

لا ينافي في منع بعض انحاء الوجود والعدم
 في الزمان واما الفسخ فلا ينافي
 الوجود السابق في بعض
 الوجود في الزمان
 الثاني في جميع الاوصاف
 المتفردة ان كانت

انما هو في الحقيقة لا يتحقق الا في شئ من الوجود

[illegible]

هذا الكلام في منشأ الوجود الخاص فيقول لا يجوز بوجوب العدم الخاص لذاته فيلزم فيه
 الوجود والعدم فيلزم منه باب اثبات الصانع لمجاز انتهائ سلسلة العلوية بالعدم
 هذا المبرور لا يقتضي لوجوده الخاص بل لا يتحقق عليه صلا لوجوده كمال المبرور
 لا يجوز و خاص هو مقتضى ذاته لا يجوز و اعدم موجود بعد هو مقتضى ذاته لا يقع مثبت
 الوجوب بحيث ان الشيء ما لم يتسحق جميع انحاء اعدم لم يوجد ولكن المبرور
 لا يتسحق جميع انحاء اعدم لذاته والا كان وجبا مصطلحا بل بعض انحاء اعدمه
 فيحتاج في بعض الانحاء الاخر الى غير متعلق الكلام اليه و بل لا بد ل
 الوجود لاننا نقول في لا يكون الوجود والخاص لذاته الممكن المبرور لا يتسحق
 في ذلك الوجود اي امتناع جميع انحاء اعدمه المتعلق بعضها الى غير ذلك الممكن
 على ان اثبات لزوم كون ذلك الغير موجودا حقيقيا او يلزم من انتهائ
 سلسلة اليه كونه وجبا لذاته متعلق الايقاع امتناع جميع انحاء اعدمه انما يتحقق
 الوجودات المتعاقبة كماله انحاء اعدمه لاننا نقول ان الحادث اليوم في
 امتناع اليوم اعدمه لازما لا يجب وجوده العاكس لعدم الازلية وهو الوجود الازلي
 بل لا يجب وجوده الازلي اليوم فامتناع انحاء اعدمه انما هو المبرور الحادث
 اليوم و ايجاب العلامة له و ايقاعها قبل ان الحادث لا يمكن ان يقتضي
 وجوده في زمان و عدمه في زمان آخر لا بان يعتبر للاختلاف في جانب الموضع
 ولا بان يعتبر في جانب الجمول اما الاول فلان الموضع هو الحادث و هو
 اقتران الزمان محتاج في ذاته الى غير فلا يكون وجبا لوجوده و اما الثاني
 فلانه لو كان مقتضيا لذاته الوجود في وقت معين لم يتفك عنه فكان مبرورا
 في ذلك الوقت و اما هذا خلف اقول لا يخفى انه يجوز مشيئة اعدمه في كل
 ان في مبرور وجوب اعدمه الاتق اليه لان كل مركب ممكن فلا فرق بين مركب
 لا يتسحق امکان كل مركب و تخصيص الحكم بالمركب المبرور و اعدمه المتفكر كما قصد

الاول واد البعد الثاني واد البعد الثالث وهكذا وكل حصة من الزيادة موجودة
 في بعد آخر هو كل تلك هذه الزيادة منتزعة من مجموع زيادة واد من مجموع
 زيادة واد من زيادة واد وهكذا فيجب ان يكون جميع الزيادات موجودة في بعد
 من المدين مع ان البعد مشترك في جميع الزيادات غير منتزعة من زيادة واد
 واد على البرهان ان البعد المشترك هو وقفه اعلم انهم ثبتوا حقيقة ان شرط الزيادة
 بقدر وجود البرهان ان البعد المشترك هو بانه لو كانت الزيادة على سبيل المثال
 في البعد المشترك على الزيادات الغير المنتزعة من زيادة واد غير منتزعة كما اذا
 وضعت البعد الاصل نصف غير وادنا عليه نصف النصف الثاني من نصف
 النصف الباقي من نصف النصف وهكذا الى الصغر المحرر من غير اعطى عدم تمام
 وهذا الوجه منقول من كلام واد واد على بيان عدم كونه غير منتزعة لان حصة
 اخذت الزيادة على سبيل المثال من نصف حصة ان الخط وان كان في غير
 الزيادة النهائية لكن في جميع فاما اية العطف في كل فرع من فروع
 كان هذا البعد غير منتزعة الا اننا نحقق ان اقسامه في صورة فرض الزيادة
 سبيل الزيادة واد اي البعد لم يخرج الى القبول لان الابعاد والفروض
 اي في ملاحظة العطف اجالا ووضعا واما ان البعد ليس بسبب فرض العطف
 فان قيل وجود الابعاد وفرض العطف في بعد الفرض لوجود الزيادات فيقبل قوله
 بعد ما كان وجود الابعاد بالفرض والى الاجاب كيف لوجود الزيادات المتوقعة
 عليه بالفرض على ان ليس ان يفرض في كل حصة من حصة خطي خارجي من
 واد انما ثبت ان الفرض في منتصف الخطين بعد اصلاحه الى نصف
 البعد الاول في منتصف نصف النصف بعد ان انشأوا هكذا الى ان اكمل
 لقبول الخط الا ان ما ثبت ان غير النهاية فيوجد البعد غير منتزعة من
 البعد المنتزعة على سبيل المثال فيوجد زيادة واد غير منتزعة من البعد
 البعد وكذا فيوجد غير منتزعة من الزيادات في بعد واد بالليل

من الانات على الحد الموعود على قياس ان نسب ط الزمان وصوره تقاطعها في
 التوهم وانتميد لاس الزمان ليس من جنس الامتداد والمكان فان المكان لا امتداد
 فتمت وط ان المقاطع المبرمج الامتدادات الثلث في غاية الخلاف اي على قوائم
 لا يمكن ان يكون من جنسها والقول بالقطع اليه توهم والمرا عدم انطباق
 كالانطباق الخط بالخط والسطح بالسطح ولا الانطباق الخط بالسطح او الجسم التعليم
 فينقبض اليه فتم احاطة الوجه بجميع الاشياء وزمانا ومكانا وزمانا ومكانا
 مع جرمه على كل منسوب العرض ان الزمان متقسم في العرض على امتداد واحد
 توهم خاصية انما وضعت ذلك الامتداد بحسب جرمه والمسافة وكذا الكلام في
 المسافة وعلم ان المقاطع امتدادا وليس في الزمان على الوجه المذكور لان
 ما اشترط منهم من ان الزمان منطبق على الحركة والحركة على المسافة فان منطبق على
 المسافة لاس انطباق الحركة على الزمان ليس كالانطباق الخط بالخط كما مر الامتداد ادي
 المسافة والزمان كما امتدادا في تسعين متقاطعين على قوائم مثالية الوهم في
 احداهما ثابت كالمسافة والاخر كالزمان شيئا فشيئا فالشيء المتحرك يتحرك
 على الامتداد والثابت جزوا في جزاء في طول وكذا المنازل تنزل في جزاء في جزاء في طول
 نفس في جزاء في جزاء في المسافة في جزاء في جزاء في الامتداد والثابت على
 الحد المعين من المسافة وهو موضع تقاطع الامتداد من او لقول ان ثابت
 كالزمان والاخر كالمسافة متحرك عرضا والشيء المتحرك يتحرك طولا على هذا
 المتحرك عرضا وكلما قطع الشيء المتحرك جزاء من الامتداد والمعرض على المسافة
 قطع الامتداد والمعرض يعني المسافة جزاء من الامتداد والاخر اس الزمان فاشكل
 الشبهة المشهورة بان يزداد من يكون الزمان القصير منطبقا للزمان الطويل
 فيتحرك المتحرك كان السيل والبطي في مسافة واحدة او لم يكن في
 قصرة يزداد ان يكون منطبقا على المسافة الطويلة عند وحدة الزمان ولو

فرضنا من الزمان منطبق على ليس فكلها ايضا كالتطبيق الجسم المتعلق على الجسم
 الطبيعي مثلا فيكون الزمان اجزا منطقيا على اجزا الساتة لا يكون
 اجتماع اجزاء الزمان باعتبار هذه الاجزاء والواجب ان يكون لها كون
 متغاير من زمان غير متغاير في الزمان بل باعتبار ان كانت في كل ان سر الزمان
 منطقيا على كل من الساتة بل ان منطقيا عليها ما ويرفع بعد ما ويرفع
 ان رفعه لا يتبع باعتبار هذه المنطوقات المتعاقبة ثم لا نفعل بعد القول
 بحضور الجميع عن جريان وليس لطلان وجود الامور الغير المتناهية مطلقا
 لا اجتماعها في علم الواجب وهو ضروري عند كل شيء وقته وانما على التمسك بالثبات
 في وجودها ايضا من المثل ليس صفة له ولا وصف الواجب به الا ان يلزم
 ايضا من صفة في الكلام في العلم بنفس الشيء لانها ليست لها مثل اخرى و
 الا التمسك بالعقود والنقوس والاعراض الحسية لانه لا يقاوم في العلم
 انها طلائع سرقات نورية ونسب معنوية في علمك الارباب في نفس الشيء
 علم نفس الاجسام وشرقاتها ونسبها علم اعراض الاجسام قالوا ان العلم
 العينية في زمانين الطراد ليس عليها رب نورها وكذا جميع الهيئات فان
 تلك الهيئات طلائع لاسرقات نورية ونسب معنوية في علمك الارباب
 النورية وكذا انما تحت المسك على الهيئة نورية في رب نورها فان الارباب في
 علمها ونباهيها والوارث عارضتها ويزعمها في مختلفه في علم صورها
 ايضا فما الجسمانية واطلا علم على ذلك بالمثل هذه الحجة المتكررة في الهيئة على
 السلاخ من علم الهيئات الطلائع واما حادوا الحجة فيهم من ليس من العلم
 وجميع الجاهل بل من منفقون على ذلك في اكثرهم صرح بانها من علمك
 اذ لا طلاق من نفسه انه خلق الظلمات اكي العلاقات بالبدن في علمك
 حتى ان حكماء الفلاس كانوا يسمونها بسم صميم الماد وادوا وادوا

هذا هو العلم بالارباب النورية
 لا حادوا من علم الارباب او حادوا
 باران كدر لطف طبعهم في حادوا
 وادوا لادوب ودر شوقهم

١٢

كما نقول من القول معد وصور القاطنة لا محالة لا نقول العلم العلامة الدورية
عن بعض المحققين وما كان العلم اقتراناً من وجود الامور الغير المتناهية في علم العلم
وعن كثرة الصفات المتعددة ولا تستدل بالعلم على ان الغير المتناهي مطلقاً
منه سبب خروج العلم المشهور عن الحكماء ومن ان علم العلم بالاشياء عين ذاته وتجاوز
الاجزاء لا اعتبار منه سبب ترتيبهم وحقيقة ايجته الى الفجوة العلم مع ترتيب
اياته من كنهات في الاشياء على الذات وحدها لا تتعقبا فلا يحسن شيئا من
الذات سبب المذكورة وهو سبب بعضهم الى ان علم العلم بالكنهات متطوفاً على ذاته و
وهو سبب بعضهم الى ان صفته علم ذات اضافته وهو سبب بعضهم الى ان اضافته
صرفة وهو سبب بعضهم الى ان لا يعلم غيره وتعد عن ذلك منه ذلك قد نهى سبب
العلم وسبب كان ممكن الارواح لبعضها الى البعض ومنها اتصال آخر هو ان يكون
علمه بالكنهات صوراً واحدة لها فنية تعلم بالطريق القيام ولا الطريق الجزئية
ولا الطريق المنطوقية التي يلزم الفهم كالأبواب لبعض المتأخرين في
وجود اشياء لا يفهمها في نفس البوصلة لا يوجد في المذكورة غايته انه لا يوجد
انه علم بل يقبل العلم صفة اخرى فانه لا يرد عدم الصفات الواجب علم
لعلم مشترك بينه وبين المتكلم في الحضور كمن الذي لا يرى على اطلاق
الامور الغير المتناهية مطلقاً بغير ترتيب لعدم تمايزها وتمايزها في نفسها وكذا
يلزم عدم كون علمه موجوداً خارجياً لانه على تقدير القول بمرجع الى المتكلم
الا فلا يلزمه قائله بحسب ان عينه الصفات الواجب علماً او غير مشترك
من الحكماء ولم يعلق في موضع التحقيق خلاف احد منهم وكذا القول بكون العلم
صفته ذات اضافته مشهورة وكذا يكون علمه متطوفاً متطوفاً من بعضهم
مصرح به في كتبه في مواضع عديدة فلا يذهب عليك ان الحضور لا يغير عينه
وكذا لا يلزم الاضافه بل يثبتها الا باعتبار وجود عينه صفة العلم

فان العلم امتا فان احد احوال العلم
او الاخر الى العلوم فاحدهم لا يمتد
من العلم والعلوم الا لا اعتبار بل بها اعتبار
ان العلم هو العلم في ذاته لا في غيره
والعلم لو كان العلم هو العلم في ذاته
فان العلم امتا فان احد احوال العلم
او الاخر الى العلوم فاحدهم لا يمتد
من العلم والعلوم الا لا اعتبار بل بها اعتبار
ان العلم هو العلم في ذاته لا في غيره
والعلم لو كان العلم هو العلم في ذاته

معدود با احتمال الحضور لانه لا يلزم منه عدم زيادة العلم بان يكون قابلا لعدم
يكون عينه لعدم الجواز كونه النفس الاشياء كالمعول به القائلون بالعلم
وكذا افاور غير بيان كونه حضورا بالاطلاق كونه قابلا لعدم مقدور الجواز كونه
عينه لعدم العلم يتوضو في موضع ايد الخلف صرحا ولا ايد القبح في الدليل
ولا يمكن ان يقيم القول بالحضور ليس لانه علم بل علمه لعدم عينه ولكن
العلم مطلقا ذات اضافته فالقول بالحضور يحقق الاضافه مستلزما
للعقل الطرف لان العالم بالحضور صرح بان العلم هو حضور الاشياء
عنده كعلمنا بغيرها واما بالامور القائمة بها وانه اقوى من العلم بآيات
صور الاشياء ضرورة ان انكشف في شيء علم آخر لا احل حضوره
عنده اقوى من انكشف عليه لاجل حضوره لانه علمه لان الحضور حضور
للعالم والموصول حضوره للعالم والاولى هو به من الشان
على ما قالوا وطمس الازمان ايد الصورة المرتبة القائمة بالنفس
العلم بالحضور العلم كذلك فلا تغف عن التباسه فليس هو ايد تفصيل
في الازمان لم يورد بعض ما يرد على كل من الازمان جازا لا على الازمان
الاولى فيروا انه تعلم فاعلم بالاختيار بمعنى ان شاء ففعل وان لم يشاء
لم يفعل والاختيار فرع سبق العلم ولا علم قريبا الوجود عليه فالاختيار
لا يتحقق اعتبار التغاير لا اعتباري لانه لا يجعله موجودين حتى يتقدم باحدهما
وتتأخر بالآخر مع انه ينفك الكلام ايد جوده الباقى بانه ممكن صاويرا
الارض وكذا لا يتفق القول بانه تعلم كما يعلم جميع الاشياء بغيرها حضوره كذلك
يعلم من جهة انه صور الاشياء مرتبة في العقول ليعلم العقول ليعلمها على
اشياءها اذ لا ينفكوا عن العلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم بالعلم
معلوم الوجوب عند التحقيق والعقول وطلب الصور حاضرة عنده لعدم

عنده ايد عدم القبح في الوجود
وعدم الصريح الى الاحتمال
العلم في العينية فلا يصح
في الاعتدال لان الاحتمال
عاق كافي وان لم يكن باطلا

بأنها

بطلان

بمرتبة او بمرتبة واحدة
بمرتبة او بمرتبة واحدة

بذاتها كما انقلب اليها من الحق الطوسي لان الكلام في العقل الاول والحق
المرتبة فيها فانها مكنت اليهم وكله ايلزم كثر صفاته ومنا من صفاته لانه بطلان
انه يكون علمه حقيقة فائت به ولا علينا لانه قد رتب اليه بمراد حدوث علمه
وكلها مما لان للزوم الجهد والنقص وجب عن الاصرين بانه تعلم ليس بانه
ولنسبة اليه جميع الازمنة على السواء كما انه ليس بمكان في النسبة اليه جميع الازمنة
على السواء وليس عنده ما من مستقبل وحاضر كاسترا اليه سببنا سببنا
صلوة الله وسلامه عليه وعلى اله وعلية وآله وسلم في قوله ليس عنده ركب صليح والاسماء والعلوم
بعد بعض الزايات على بعضه وما نزه عنه بالتقدم والتأخر الذي بين الزايات
بعضه او لتبنيك بنال في المحسوس لقولنا لانها فان حلقه التبع او
وقع عند مركزها شي يكون النسبة اليه جميع حيوس على السواء في الزايات
لا يتقدم على شيء منها ولا يتأخر عن شيء مع ان بعضها يتقدم على البعض في التركيب
الذي منها وكذا المحسوس في السبب المتأخر من الباب الى الخارج يرى كما في
والخارج منه يرى الجميع او لا او اخرها معا كذا في مكانه فكذا الكات حاضره عنه فكذا
كلية بمرتبة الابان جميع الماضي والمستقبل في كل ان من الازمان الحاضرة بالمرتبة
النسب بمرتبة بانه تعلم متب ط في جميع الازمنة وهذا ايضا لصيق العبارة لفرق
عن التركيب والفرق في الواقع في مركز دائرة التسبيح النسبة اليه جميع الجيوب
السواء بدون ان يجمع الجيوب في موضع واحد ومن ان يكون له اجزاء فتصل كل
على منها تحتها ويكون ان يتحرك عليها بنفسه ونحن ما دام محبوسين في
حدود الازمنة لا يقدر على ان يتغير في علمه ارباب التحقيق قدس من الله
سراهم ويقولون ان في الدنيا والحيوات في النظر لعدم ردة في علمه ارباب
ان النفس تخرج عن كسب الجبر لغير الزمان بقدر صفاتها فيرى الازمنة الازمنة
والاخيرة في وقتها وكما كانت البعد ظهورا واسرا بعد كل على كمال استعدادها

لرؤيتها البعيدة فان انبساطها كالتفرج واللام ان ينسطح حتى الازل في المخرج
 والابعد مع الازل فان الحيز الممتد المتوحد بسا وحواسه يرى في
 باب البيت قطعة منه وهو في حكم الحاضر من الزمان فاذا اخرج من البيت
 فوجد نراه من اودية اخرى وهو في حكم الماضي من الزمان فاذا قطع من الحيز
 حكم الماضي عنده ووسطه قطعة في حكم الحاضر وقطعة في حكم المستقبل فكل الحيز
 اليف في رابط الحوادث على القديم ان فوات الاشياء مستمرة كالحركة والي و
 انما هو سبها فاطل يقضي كلامه في شرح الهدى كائنت السكك الحيز من الزمان
 مثل الزمان فانما زال عن مقابلة وقطارنا لاسم الحيز مطلقا كمن سافر في
 هذه البلدة فانه لم يخرج من البلدة مطلقا وكذا الخارج من الآن لم يخرج من جميع
 الانات بل يعمل هو تدارك والبالا ان الذي كان متقارنا له في النظام الذي
 وقع فيه فكأنه في زمانه فالتسلي في زمانه مقدار من الزمان والنسبة مثلا
 حاضره عنده لعدم كمال برزخ السمع مع استمرارية ما كانا بها شخص متساوية
 ونسبة امتداد في السمع في الزمان بحسب التفرع كنسبة الامتداد بين المقاطعين
 على قوائم في الزمان لا يكون من الزمان منطبقا على امتداد من امتداد استمرارية
 والاما كان الموجود في مكانين في كائنته في الزمان والمغرب مجتمعين في زمان
 ولذلك لا يكون الموجود في الزمان في جازا متصلا مع الموجود في الزمان في القطع
 لا بان جميع الكائنين في مكان واحد بل بان ينطبق الزمان بان يكون في الزمان
 الزمان في كائنته في جازا ليس في مقاطعة على الصفة المذكورة على الزمان
 موجود في الواقع في اى جازا ليس في واقع في ذلك لان بعضه
 كذلك يكون الموجود في كائنته في جازا في الزمان متعاقبا موجودا في جازا موجودا
 من جازا ليس في الزمان جميع اجزاء الزمان مع ما فيها في الزمان من الانات
 ينطبق الحيز الموجود في السمع في الزمان في مقاطعة الزمان في كائنته

في الانات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
والصلاة والسلام على
المرسلين

خلوة

و اما لسماعه الا ان لم يجر
سند من ان لا يكون الذراع المار
والا لم يجر من
والا لم يجر من
لا يكون الذراع المار
المنوع عن
المنوع عن

فغفر الله له ولوالديه

وورد رب النار ووجهه شت اوليك تلك النار باب ان راسه بالانوار
عنه حقائق بالانوار ووجهه شت اوليك تلك الجبال وملك البحار ووجهه شت
ان الكائنات كلها تحت ان كل فطرة من المظنزل مع ما ملكه ليقول ذلك
العقل الجبر الذي هو رب النوع كل ذلك النوع اما بمعنى ان نسبة هذا العقل
الى جميع اشياء صوره الاولي على السواء في الاصل فانه بحسب الاستعدادات
والمعاني ان رب النوع اصل ذلك النوع ووضا بطنة وقاعدته وقانونه
ومداره واما بمعنى ان رب النوع لا مقداره ولا عدوله ولا جهة كالمعلم للعقل
والنوع من كليات جهته المعني لا بمعنى ان رب النوع الذي هو من نوعه وذات
لا يمكن لنفسه تصور عن وقوع اشياء كثيرة حتى يبرز منهم اشياء يكونوا قد صكروا على الجبري
الجبري عن الاشارة بانه لا يمكن له ان يصور عن اشياء او عن من على ان لا يكون ثم علم
ان المنطق غير المنال فانه صور موجود في عالم منسحق فاقامة لنفسها ترى عند
المنطق في المرأة وعند التحدث في ركنية الصور والمرئية عند افلاطون ليس بالاطلاق
الصور في المرأة ولا يكون الصور في الهوا ولا في النواحي من الشاعير كونه في
بلك المرات صور حجابية موجودة في عالم منسحق بابين عالم العقل و
بعض العالم المنال والبرزخ فاقامة بذاتها مطلقة لا في مكان في
المرأة ومظهر لبعضها الخيال وذهب بعض المحققين الى ان العالم المنال
هو عالم ارواح لا من جوهر نورا في تشبيه الجبري بالباطن فيكون محسوسا مقدورا
وبالجبر والعقل فيكون نورا في تشبيه الجبري بالباطن فيكون محسوسا مقدورا
برزخ واحد فاقامة كونه من برزخ بين شئين لا بد ان يكون هما
بلك لهما شيان يشبه كل منهما ما يما حسب عالمه ثم قال اللهم الا ان يكون
نورا في غايته ما يمكن من اللطافة فيكون خدافا صلابا بين الجواهر الخجيرة لللطيفة
او بين الجواهر الحجابية الكثيفة فيكون كلام افلاطون وذهب بعض

[illegible]

لان الحدوث لا يتعين وقتا معينا فانها في الوقت حدث فلو حدث
 قبله يوم او يومين الا ان هذا كان حادنا ايضا فلا يتعين الحدوث في الوقت
 كيف والقابلون بالحدوث ايضا يقولون بعدم اضافته فان الحدوث اضافته
 المحضية والمحصنة ايضا فاما ولا شك في قدمها ثم قال لا يمكن هذا القول
 من يقول بالعلم بالحدوث لان العلم بالاشياء وجودا في الخارج حتى يتقدم
 باحد ما يتفرع بالزمان انه يتقدم الكلام على الوجود لانه في وجوده في الخارج
 اسبق للعلم به فلو كان الاضافة لازما للعلم عام ثم استدل بان وجوده على
 وجوده بان الكائنات حادثة في علمه غير قائمة وغير موجودة في الخارج وعلى
 وانه بالعلم المذكور كما ابداه بعض المتأخرين في حصول الاشياء بالعلم
 مع عدم كونه علوا واجاب ايضا بما في حاشيته من العلم الاجمالي بالعلم
 على السادس فقد ادور العلاقة الدورية عليه بان الانطواء لا معنى له في
 العلم والعلول متباينان ولا ينطوي احد المتقابلين في الآخر والممكنات محمولة
 الواجب فكيف الانطواء وقت وانهم فكريا وان علمهم محض وجودي والعلوم
 في العلم المحض هو بعينه الصورة العينية من غير ان يكون هناك صورة
 فلا بد ان يكون للمعكول وجود في الخارج حتى يكون الصورة العينية بعينها
 العلمية ومنه يلزم انه وجود العلم ليس بعينها وجود المعكول حتى يكون
 صورتها العينية منطوية على صورتها العلمية اولا ثم على اذا قد لا يوجد
 الممكنات احالة كوجوده بعلة ومع ذلك حكم بانها منطوية فيه ولكن هذا في
 كلام ارباب التحقيق قدس الله امرهم ولعلمهم منهم فطرية الراسخون ان
 ما شئت رايته الوجود وانها على عددها الاصل والممكنات هناك من شئت
 الواجب ووجه من وجوده وانما ينسب اليه الوجود والنجت القايمة بذاته
 بنوعه لا ينسب الا لعيان الله من وتعارض ذات وجوده
 مشكلا في مشكبات وجوده وبهذا الاعتبار لعلها انها موجودة

فخرجوا من مكة في شهر ربيع الثاني سنة
 ثمان مائة وستمائة هـ
 ولما وصلوا إلى مكة في شهر ربيع الأول سنة
 ثمان مائة وستمائة هـ
 ولما وصلوا إلى مكة في شهر ربيع الأول سنة
 ثمان مائة وستمائة هـ

قطع النظر عنه ليس له وجود ولا امتناع ولا تبعاً ولكن انت مبحث الوجود
 عليه لم يظهر فقط بل وجوده فقط وبدون الانتساب لوجوده وانما ظهوره في ظهور
 المعدول ليس له الوجود العلة وجوده لا ليس له في نفسه وجود ولا ظهور
 هذا هو معنى الانطواء حضور المعدول في حضور العلة والعلة في هذا حيث
 قال بعده وانه يتحقق فيهم كلام المعدول عن طوره الكلام وانما ابلغ والثاني
 فقد عرفت عليه وله في النفس اما انما سمع فالتفان الاضاف في كلامها
 هو قال فيها وبه العيان وعجايبها وغايبها الدالة على كمال حكمه صالها وغايبه
 مشروكة مبهمة مطلقة والتغير في المعدولات لا يفي في علمه لعمومها وقيل
 بالتغير في الاضافات او بقدمها كما مر والتفصيل في ذلك في تكملة الامام علي بن ابي طالب
 الامام علي بن ابي طالب العلم الاجمالي هو الجواب الاول من تلك التفصيلات كانت
 معلومة وجب ان يتبين ذلك واحد منها عن غيرنا فيكون التفصيل حاصل وان
 لم يكن معلوم لم يكن العلم بها حاصل لعمومها لان حاله من احوالها معلومة تفصيلاً
 في هو معلوم مفصل في ما ليس مفصل ليس بمعلوم وجب بان صورته
 التفصيل حاصل في الذي من جملة معالكن الفعل في النظر في كل واحد
 منها على حدة ولم يتفقت في هذه الا اية الجملية فاذا اشترى في الجملية السليمة
 قرر بانها في شئ واحد في النظر في كل واحد من المعدولات التي في تلك
 المسئلة حصل في ثمرية اخرى مفصلة متميزة بالية في نظرها في ثمرية
 المحسوسات كما ان في جوامعها وقسمه لم يحد في النظر اليها والشايات
 يمنع حصول صورة واحدة مطلقة لأمور مختلفة لان الصورة الواحدة
 لو طافت لأمور مختلفة لكانت متساوية في الهيئة لتلك الامور مختلفة
 فيكون لتلك الصورة صفات مختلفة فلا يكون صورة واحدة بل يجب
 ان يكون لكل واحد من المسئلة صورة على حدة ولا معنى للعلم التفصيلي الاول

ثم انه قد يحصل الصور المتعددة لأمور متفرقة كاجزاء المركب تارة وفعلة كما
الصور حقيقة المركب من حيث هو وتارة مترتبة في الزمان كما اذا تصورنا
واحد العدد واحد فان اردوا انما ذكر واحد من العلم الا بوجه لا بتفصيل ذلك الشيء
فكانا من حصول الصورة تارة وفعلة وافر من مترتبة فلا نزاع فيه الا ان
الاجزاء لا يمكن ان يكون متوسط بين القوة المحضة التي هي حالة الجبروت
الفعل المحض الذي هو حالة التقصير لان حاصله ملحق به وبيان ان
قد يجمع في زمان واحد وقد لا يجمع بل يتعاقب وبذلك لا يختلف حال
العلم بالقياس الى العلم بالمعلوم فكذلك الحال في العلم بالتفصيل لا يجمع
في السجية باعتبار الاتصال بالعارض في ما قالوه من انه عقيد السؤل علم
اجمالا لا تفصيلا لانه علم السؤل في دوو بان ذلك الجواب حقيقة معينة
وليلازم وهو انه شيء يصلح جوابا لذلك السؤل والمعلوم عقيد حصول
هو ذلك اللازم وهو معلوم بالتفصيل اما الحقيقة فيكون في ذلك العلم
والفرد اذا اذ عرفنا النفس من حيث شيء متحرك للبدن فان لا ريب في
كونها متحركة للبدن معلوم بالتفصيل حقيقة متحركة في الزمان فيكون العلم
في ذلك فالقوله وتظهر الفهم ان العلم الواحد لا يكون علما بمعلومات كثيرة
بانه اذا علم المركب بحقيقة حصلت في ذهن صورة واحدة مركبة من صور متفرقة
بحسب تلك الاجزاء والعقل مستوجب قصد اليه وتلك المركب دون ذلك
فانها مع حصول صورها في العقل كالحزون الموضعي عنه الذي لا يلتفت اليه
فان الوجه العقلي السام والفضلها صارت نقطة بالبال ملحوظة قصد استشفة
حصول بعضها من البعض فكذلك فانما لم يكن ذلك لانك في حاصلا
في الحالة الا ويطمع حصول صور الاجزاء في الحالتين معا وتوهم للمعلوم عقيد
السؤل عارض من عوارض الجواب قلنا الكلام فيما اذا كان المركب حاصلا

العلم بالقياس الى العلم بالمعلوم

الذهن

الله من حقيقة لا باعتبار عار من من عوارضه فان ذلك ليس على ما جازاه تفصيله
 ولا اجمالا واما قوله العلم الواحد لا يكون على جملة ما كانت كثيرة فمجرد اننا اذا قلنا كل شيء
 فهو ممكن بالامكان العام فلا شك انما حكمنا على جميع افراد الشيء فلا بد ان يكون
 ولا علم ينافيه في ذاته والى الله الاله اعتبار مفهوم الشيء الشاغل انما ينافيه فان العقل
 اجوب في المفهوم الله على حقه تلك الافراد وحسب امكنة الحكم وتخصيصه في المفهوم
 قد يتخطى نفسه بهذه الملاحظة يمكن الحكم عليه لا على افراده وقد يجادل في
 ملاحظة الملاحظة افرادها فيصير ان الحكم على تلك الافراد وانه قول الحق ان كل
 الابدان وليلا وهدايا من يروى الصورة الحاصلة بانها اما مطلقة على كل
 واحد واحد من الافراد وان الجموع او على الكل المجموع دون الكل الافراد
 او عليها معا او عدم الانطباق على شيء من تلك الجموع والكل الافراد فيكون
 المطابقة على بعض فقط ثم البطلان في الاول من انطباق صورة وحدة
 على امور متخالفه بالحقيقة باختلاف الحقيقة المختصة لكل واحد واحد من الافراد
 والمعلوم والى اصل حقيقة في الله من غير قولنا كل شيء ممكن بالامكان العام
 انما هو المفهوم الكلي دون الافراد بل هو حاصلة بالعرض وقد حقق العلم ان
 ان الحكم حقيقة في موضوع القضية الطبيعية والمتعارضة انما هو المفهوم
 الافراد لكن وجود الطبيعة في الله من غير نسبة الى افرادها بالعرض ليس حكمه
 عليها وكونه ملاحظة على حقيقتها كما هو موضوع القضية المتعارضة والى اصل ان الافراد
 في الوجود الله في حكم الانتزاعيات بالنسبة الى الوجود الخارجي كالاشياء
 فانه ليس له وجود حقيقة بل ينسب وجوده في ذاته من انما الموجودات الهية
 الكلية لانها لا حاصلة حقيقة لكنه بحيث يمكن انتزاع الافراد منه وليس في
 حكمه الى الافراد بخلاف
 انما هي حيث لا ينتزع منه الافراد فينتزع هو فوق بين علم الشيء بالعرض وعلم
 بوجه الشيء على انه كيف يمكن ان يلتزم ان علم الواجب بالاشياء على الوجه الكلي

مسد
 لان الاول من انطباق
 الصورة على الجموع فقط وانما
 سمي على انطباقها على اعدادها
 ان الحكم على الواحد او على
 الجموع او على

مع انهم لم يعرفوا الحكماء ومنه ان الوجود على ان ينفك عن الوجود لا ينفك عن الوجود
 الكائنات عاين في شدة بالها في غير مطلق الوجود لا في غير الوجود بل في وجودها
 المتشابهة في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 مرتبة العقول في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 بين الاشياء في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 والافعال في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 بالبال في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 وجه الكائنات في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 الثالث وهو انطباق الصورة العقلية على الكائنات في علم الوجود من غير مطلق الوجود بل في وجودها
 المجموع مع الوجود في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 فان التوافق في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 الدوام في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 على البطالة في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 وادعاء على الوجود في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 احتياجها في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 فالكائنات في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 الجزئية في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 فلا بد من المكان في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 امكانات في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 الازداد في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 منه وجود في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 نسبة في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها
 العام في علم الوجود من غير مطلق الوجود في غير مطلق الوجود بل في وجودها

ص
 في الوجود على علم الوجود
 في الوجود على علم الوجود
 في الوجود على علم الوجود

الجواب

المجموع على الكمال الازاوي لاننا نقول من الفقه حكم الكمال الطبيعي على الكمال الازاوي
في المركب الاعتباري انما هو بان يكون الكمال المجعدي مجموع احكام الازاوي فلم
في المركب الحقيقي في الفناء لا يكون حكمه مجموع احكام الازاوي بل هو عبارة
كأنه النبات والحيوان مثلا فانه يترتب للمجموع من حيث هو مجموع انتم ليس هو
مجموع انما العناصر الاربع وهذا هو معيار التركيب الحقيقي والاعتباري كما
صرحوا به فليس به اجيب ان يكون مجموع الامكانات مركبا حقيقيا لان الاحتياج
ايما للجزء قطع النظر عن احتياج جزا اخر اليه ليس انما امكان جز من اجزاء
ولا مجموع انما مجموع امكانات الاجزاء لانه مجموع الاحتياجات فان قيل يتبع
مشكلة على القول بان الكمال موجود او راو موجود است الاجزاء فان هذا القول
ليس هو وجود جز من الاجزاء ولا مجموع وجودات الاجزاء فتبين ان حكم الكمال
المجموع حكم الكمال الازاوي بخلاف المركب الحقيقي لاجزاءه فيجب انما التمام
التركيب الحقيقي في كل مجموع موجود او يتجزأ يكون وجود المجموع مجموع الوجودات
وامكانة مجموع الامكانات وحتيما يجب ان يكون الاحتياجات اي لا يكون
منحصرا فيها فلما حكم الشيء ما يتفرع عليه وجوده وتحققه باي نحو كان وقطبان
الوجود ليس من هذا القبيل فان اوردوا ان الاحتياج اليه كذلك كما قالوا
انكر فاحتياج فاجد فوجد لعل المراد من الاحتياج الاحتياج المتأخر من
الوجود الثابت كالامكان المتأخر عنه فان القول بالعدم المحتاج اليه
عليه ما دام موجودا فكما ان الممكن الموجود مخوف بالوجود بين والامكانات ليس بق
والاصح بالنسبة الى الوجود كذا محض بالاحتياج بين اس اني و
الاصح بالنسبة اليه فكما ان الاحتياج ليس بق معدول الامكان ليس بق كذا
الاحتياج الاصح معدول الامكان لا يكون اي الامكان الذي هو كونه
نسبة الوجود الثابت لا كيفية نسبة الوجود الى الماهية فانها اي الامكان

ارادوا ان يكونوا

مفهوم

الباقى لا يخلو فاما المكان الباقى فليس يكون علمه بالنسبة الى الوجود والى
 لكن الامكان الملاحق معلول له فلهذا معلول له وحكمه ان كان له وقد قرر
 قدس سره ان كون الامكان الباقى كيفية نسبة مفهوم الوجود الى الوجود الثابت
 وكون الملاحق كيفية نسبة الوجود الى الثابت بمواضع في الاشياء فليس يكون
 الا لا يثبت له حيث قال المصنف وهو يعنى ان العلم ان السبب غير محمول
 او ان السبب في حيث القدم والحدوث حيث قال المصنف والحدوث لا يكون
 والحاصل ان الثابت في المقالة الرابعة في حيث الثابت لثبوت حيث قالوا ان
 الامكان لا يستلزم الامكان لمجاورة خارج الى مواضع الثبوت فان قيل لما
 كون الامكان الباقى متقدما على الوجود الثابت والملاحق متاخر عنه فليكن
 ان يكون الاحتياج الباقى معلول الامكان الباقى والاحتياج الملاحق
 علم الامكان الملاحق والامكان الملاحق معلول العلم على كل الاحتياج
 الباقى فلهذا لا بد للاحتياج الملاحق من علمه فاما هي الامكان فالحال كما
 او الوجود فيكون من صفات الوجود والحكامه فلا يكون علمه مجموع الوجود
 لعدم وجود الحقيقة ولا وجودها منها فلا يكون وجودا في حيث العلم في
 لكن الحق في الجواب ان العلم لعدم احتياج الشيء الى وجوده لا ينافي ما ذكره
 الباقى على وجوده وكونه حكما من احكامه فاما مكانات الباقى على وجوده
 لواقعة في وجوده واوراد احتياجات لا يزداد المكان فذلك الاحتياج حكما
 من احكامها فالحال حكم كل واحد من الامكانات ومجموعها لا يخفى عليك
 ان العلم المستقل بهذا الوجود لا يجب ان يكون علمه وجودا في الوجود
 كما في المركب من الواجب المتكسر فان علمه لا يجب ان يكون علمه لا يزداد لعدم
 امكان جميع اجزائه فيكون علمه مجموع من حيث هو مجموع باعتبار
 الوجود في ايدى اجزائه ولا يلزم كون ذلك الجزء علمه لنفسه لان وجوده لا يزداد

٢٥ يمكن ان

انسان ونصف جزء فيلزم الالف م وهذا يوضح كل جزء في نصف ظل الصفا
 المفروض وان كان في الاصل جنة اليه لحدود الملام بدونه ايضا فيكون في الاصل
 كسور جميعه عدوا من العشر والربع والثلث والربع والربع والربع والربع
 عشرة من العدد فانه ليس له كسر صحيح من الكسور التي او بعضها اليه فانه في
 الالف م مثله او النقص في عشرة اجزاء من مثله بخلاف السبع والربع من
 هو بعد انتقاص الاجزاء الا ان وقبيل تمام الجزء والباقي فينقسم وهكذا يكون
 للمناشئة في هذا المذهب محال بان لا يسلم الحظ ان لكل مقدار نصف او
 سبعة من الكسور المذكورة كما في العدد فان نصفها هو العدد والارواح
 دون الافراد وكذا سائر الكسور قد لا يكون في بعض الاعداد كما في مثله سبعة
 المتكلمون المتكلمون لكم المتكلمون وانما المقدر كل واحد من الاعداد انما هو
 في المستند ان كل واحد من الاعداد فيكون ان يوضح فيه الصافي اقطار وقطاعة
 كلها في وجه المركز فيكون في كل واحد من هذه الاقطار خطين متساويين
 ووجه تقاطع في المركز ووجه في وجهه من هذه الاقطار فيكون في كل
 فليكن اربعين جزءا في كل واحد من هذه الاقطار فيكون في كل واحد من هذه
 وهكذا اربعة المركز في كل واحد من هذه الاقطار فيكون في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه الاقطار فيكون في كل واحد من هذه الاقطار فيكون في كل واحد من هذه
 قط من كل جزء من الوتر الذي في الطرف اربعة المركز في كل واحد من هذه
 من الصافي الاقطار المفروضة كذا من الاعداد في موضع غير قطعة كل من
 الاقطار في موضع الاقطار الكاس في المركز والامتداد في كل واحد من هذه الاقطار في كل واحد من هذه
 المتكلمين في غير نقطة واحدة فيجب ان ينقسم كل من الاعداد في كل واحد من هذه
 الوتر الطرية في كل واحد من هذه الاقطار في كل واحد من هذه الاقطار في كل واحد من هذه
 فيلزم ان ينقسم الاعداد في كل واحد من هذه الاقطار في كل واحد من هذه الاقطار في كل واحد من هذه
 الجزء الواحد الذي هو الوتر الاقرب على تقدير دوالا في الجزء الواحد الذي هو الوتر الاقرب

انتقاص العشر واذا انتقص
 بجزءين انتقص الثلث انتقص
 السبعة والثلث

اي الكم المتصل بالعلم
 الوجود بالذات في كل واحد من هذه
 والكم المتصل بالعلم

الوتر الطرفية بلبس يد مثله القم اذا فرض وتر العدد منه وهكذا ولا ير مثله
 اذا فرض من الجسم البسيط متصلا وحدها على الالف تمام الى غير النهاية
 بحيث ان الالف عنه حد لانه لا يقبل الوتر المحيط الالف تمام الى غير
 النهاية لذلك كل من الاوتار المتوسطة والوتر بلبس المعنى
 الالف تقبل كل امتداد الى قسمه الى غير النهاية يقبل الالف تمام الى
 غير النهاية وما ير وعلاقبول الجسم الالف تمام الى غير النهاية من الممكن
 غير المتناهي ومنه ومن الجزء الذي يتجزى الى غير المتناهي لم يخص لزوم الجزء
 الذي سده بالقبول لقبول الالف تمام الى غير النهاية فستورد مع جوار
 في وقته الشارح والعدد والعدد من وفاسمها لانا اذا طبقنا امتدادا فيكون
 كلف منها كذا من جسمين جزا مثلها فاذا فرضنا احد طرفي احداهما وانقشنا
 طرفه الاخر على حاله ووضعنا البق فلا شك ان الجزء الذي هو
 الامتداد المرفوع لا يحاوي ارسا الامتداد شاسب ليس جزا من جسمين
 الامتداد فليكن حد الاربعين مثلا ويظهر منه اذا اعلق لقبول الجسم المرفوع
 وانقبت الطرف الاخر منه على حاله كطرف الشاسب محاذيا للطرف الثاني
 خطا كما كانا عليه في وضعه السابق ولا شك ايضا انه لا شيء من الاجزاء المرفوعة
 لا يحاوي شيئا من اجزاء الشاسب ولعدم التجميع فاذا احاذى كل جز من
 المرفوع الجزء من الشاسب لزمت احدى اجزاء الامتداد من الامتداد
 العشرة من احداهما فرضا والمفروض انها كانتا متساويتين قبل الانقش
 ولا ير ونهنا تقدير الاتصال لقبول القسمه الى غير النهاية فاعلم
 مقابلة كثر من احداهما للقبول من الاخر كسب اختلاف الوضع في كل
 مرتبة في مقابل بلبس القسمه الى غير النهاية فالباقية القسمه الى غير النهاية
 وان اختلف في الصغر والكبر على افرز والمفروق للمفروق بين فعلية الاجزاء
 وعدمها وسادسها انا اذا فرضنا خطا وانقبت احد طرفيه وركبنا طرفيه

ليست بجزء من هذه الوجودات الزائدة وحدها بل هي حادثة عما هي باعتبارها الوجود
واما باعتبار وجودها في الوجود فقد وجد عليها ما هي مجموع عناصر الوجودات فثبت
اعلم انه بعد ما قرر العلاقة المذكورة في ذلك الموضع انما هي ثابتة في الوجود
في المركب الاول انه لا بد من علم مجموع السلسلة من حيث هو مجموع في مجموع
الفئة في ذلك قال والموجود الخارج عن سلسلة جميع المكونات واجب
هو وجوب المظهر كسب بعض الثبوتين فيها والا فلا يتصور الخارج
عن جميع المكونات ما وجوبه انما هو مستلزم لان المركب من الوجود
والمتكسر خارج عن السلسلة المذكورة لان الكلام في المركب من المكونات
الضرورية وليس له وجوب في الحقيقة ما اجاب به العلاقة في تلك السلسلة
عن التحقيق بالمركب من الوجود والممكن على المقابلة لثبوتها بان علم
المركب بحسب ان يكون علمه لا يراه بان الكلام في المركب من المكونات
وليس المركب من الوجود والممكن كذلك ولكن لم يحسن التمييز بين
ممكن كونه مركبا من المكونات الضرورية ان لا يكون الوجود واحد من اجزاء
لان لا يكون جزءا من اجزاء فان المركب من الوجود والممكن واحد من
اجزاء السلسلة وحصل فيها الوجود ليس واحد من اجزاء السلسلة بل
جزء واحد من اجزاء فيكون المركب من اجزاء السلسلة والوجود خارجا
لا يقدر كون المركب جزءا يستلزم كون الوجود جزءا لان جزء الجزء جزء لان
جزئية المركب وبعده واحد من اجزاء السلسلة من حيث امكانه في الوجود
جزءا من حيث امكانه بل من حيث الذات بل لو كان مركبا من جزئين
مثلا ووجد ان اجزاء السلسلة لكان جزءا فيهما ايضا من اجزاء السلسلة
معرا عنها على حدة باعتبار الكسب من حيث امكانه لا يستلزم اعتبار اجزاء
من تلك الجهة اصل كيفية الوجود من التكوين هناك ان يكون كل واحد
من اجزاء السلسلة فكذا لان لا يكون مركبا من الوجود من حيث

فالاول لا شك في وجوده ممكن ما كان مركبات او موجودا فالحالان وحيثما
المركبات لا يمكن وحيثما فلا بد من علمه فيمكن ان يكون في سلسله
مجموع السلسله بان علمه ما هو العلم بالركيب علم بطرف من التفرع الذي
ارسله من مركب شي من الاصول من المركب ايضا ليس جزء المركب ملحوظه
باعتبارها في نفسه بل هو باوالمكانا فلهذا من ذلك التفرع فلهذا قوله
كالمركبات بان المركب لا يمكن ان يكون مركبا فلهذا قوله
في الاجزاء ولب الطاهر او لم يفت الحكماء في الاجزاء تلك المركبات
المفردة في سلسله السلسله او لم يفت الحكماء في الاجزاء تلك المركبات
في الاجزاء تركيب الجسم من اجزاء لا يتجزئ متقاربة لا تجد بعضها على بعض او
ان القياس بل كسلكه في كل قد يزد عليه وقد يساوي وقد ينقص اياه
ان يقدم او يلوب اليه فاذا كان مركبا من عشرة اجزاء لا يتجزئ شيئا فاذا
سلك في كل من تلك الاجزاء ان يكون الظل متجزئا او متكاملا ان يكون في كل من
اقول منه فينقسم الاجزاء كلها وهكذا اياه ان يصح ان الظل اياه غاية النقصان
او يقدم ولا محال لان القدر في الظل من بعض الاجزاء لان المصطلح في
صحت ما يسمى شي من الاجزاء ولب لو وصل اليه سميت من القياس
لا لعدم الظل بالمره وثانيها انه اذا زده الظل جزءا او جزئين او ثلثه
اجزاء مثلا فالزايد يجب ان يخصص اياه اجزاء القياس فاجزاء القياس
ان كانت عشرة اجزاء وكان الزايد من الظل جزءا وحدها يجب ان ينقسم
الجزء الزايد الى عشرة اقسام وان كان الزايد جزئين يجب ان ينقسم
كل واحد الى خمسة اقسام وهكذا وانما ثلثها انه اذا كان كل جزءا القياس
فردا كمنه اجزاء مثلا ولا شك في ان الظل بعد المساواة للمقياس بعد
في بعض المراتب في بعض الاوقات التي يقرب اليه بان ينقص من نفسه
فيجب ان يصح الظل في وقت النقصان اياه النصف والنصف

انما هو العلم بالركيب علم بطرف من التفرع الذي ارسله من مركب شي من الاصول من المركب ايضا ليس جزء المركب ملحوظه باعتبارها في نفسه بل هو باوالمكانا فلهذا من ذلك التفرع فلهذا قوله كالمركبات بان المركب لا يمكن ان يكون مركبا فلهذا قوله في الاجزاء ولب الطاهر او لم يفت الحكماء في الاجزاء تلك المركبات المفردة في سلسله السلسله او لم يفت الحكماء في الاجزاء تلك المركبات في الاجزاء تركيب الجسم من اجزاء لا يتجزئ متقاربة لا تجد بعضها على بعض او ان القياس بل كسلكه في كل قد يزد عليه وقد يساوي وقد ينقص اياه ان يقدم او يلوب اليه فاذا كان مركبا من عشرة اجزاء لا يتجزئ شيئا فاذا سلك في كل من تلك الاجزاء ان يكون الظل متجزئا او متكاملا ان يكون في كل من اقول منه فينقسم الاجزاء كلها وهكذا اياه ان يصح ان الظل اياه غاية النقصان او يقدم ولا محال لان القدر في الظل من بعض الاجزاء لان المصطلح في صحت ما يسمى شي من الاجزاء ولب لو وصل اليه سميت من القياس لا لعدم الظل بالمره وثانيها انه اذا زده الظل جزءا او جزئين او ثلثه اجزاء مثلا فالزايد يجب ان يخصص اياه اجزاء القياس فاجزاء القياس ان كانت عشرة اجزاء وكان الزايد من الظل جزءا وحدها يجب ان ينقسم الجزء الزايد الى عشرة اقسام وان كان الزايد جزئين يجب ان ينقسم كل واحد الى خمسة اقسام وهكذا وانما ثلثها انه اذا كان كل جزءا القياس فردا كمنه اجزاء مثلا ولا شك في ان الظل بعد المساواة للمقياس بعد في بعض المراتب في بعض الاوقات التي يقرب اليه بان ينقص من نفسه فيجب ان يصح الظل في وقت النقصان اياه النصف والنصف

٢٢
الافعال السبعة عشر في رتبة عند الطرف الثابت فلا تكتب ان راس
هذا الخط في الوصفين مسامتة في خارج مسافة في جهة امتدادها بحسب
امتداد الاجسام الى اجزاء بحيث منها بحسب الوصفين خطان غير متوازيين
متقاربان في طرف راس الخط متباعدان في الطرف الاخر بينهما سطح
من اجزاء لا يتغير فيمكن ان يكون في خط مستو او منحنى او غير مستو
متفاوتة في الطول والقصر على ما هو بيان الاشارة مختلفة في الوقت بعد
بالنسبة لراس الخط فاذا انزل راس الخط على الحركة في مسافة من مسافة
جاءت الحركة للسطح السبعين راس الخط فاما ان يترك الخط من مسافة
تمام جز من اجزاء الخط القريب القصير او اكثر فيلزم ان ياتي اجزاء القصر
لا يترك الخط في هو بطول او زيا وتما عليها وهو خمس او عشرين مسافة
جز فيلزم الالف ام وهذا الدليل وان كان قريب من الاخر من وجه محتمل
فكر الحركة التي بعد فرض الطول الكلي الصغير والكلي لكن التفرع فيما ذكرنا
واحد وهو راس الخط بخلاف الآخر فانه متباعد وهناك فيجوز ان يكون
بعضه حركة بعض الآخر كما يجوز ان يكون الحركتان في بعض اجزائه
بعض الآخر واجبت هناك في اجتناب في رده انما ما اجتناب وقفت في
على قول الحكماء بان الجسم فاما باللفظة بمعنى الالف عند جمع القول في
خروج الالف من غير المشابهة الى الفعل في قول الحكماء بان ينفرد
المفعول غير مشابهة باللفظ الذي ذكر مع القول بالمشابهة غير المشابهة مطلقا
انما ما اخذ جملة الالف مائة الكلمة بحيث لا يشبه منها انقام وكذا
المقدورات في الكلمة بحيث لا يخرج منها مقدور فاما ان يشابه اول
متا من فعل الاول فيطلب فيهم لالف عند جمع وعلا الشبه في
امكان غير المشابهة فيطلب فيهم في الالف من غير المشابهة في الجسم
والمقدورات غير المشابهة الى الفعل محتمل مطلقا واجبات الفاضل

الوجه الحسن الكاشح في ضرورة الجنان بانه ان اريد بقوله جملة الالف مات
الممكنة جملة الالف مات التي كل واحد منها ممكن متخفا رايها غير متناو
يلزم المكان غير المتناهي لانه لا يلزم من كون المكان كل واحد امكان الجمع
هو مجموع واما اريد جملة الالف مات تلك الجملة ممكنة في نفسها
فمتخفا رايها متناهيته ولا يلزم الوقوف عند حد لانه لو زيد عليه لغير متنا
يكون الالف متناهيته وما اخترنا الا انها الجملة لا انها على عدد معين
يلزم ان الالف الف م ولا مقدور ان الالف الف م متناهيته في الجملة الا
فيستبعد كالحال البعض عليه فاستبعد ضربه واجاب لا يستلزم
الشيء وجهه عن الشئ الثاني بانه فرض النقصان فيه لانه احد الالف م
بجانب لا يشيئ منها وهو مستلزم الامتناع وجمعه الالف م الامكان
قد لك مثل بقية الالف م المتشعبة الممكنة اما متناهيته او غير متناهيته
ولا شك ان لا مصدر في المفهوم الموصوف بالاطلاق والامكان بحيث
يرد في تناهيته وعدم تناهيته وذلك مثل بقية الشئ المستلزم وجود
وعدمه الى الامور او معدوم في كل اى حال يلزم وجود الحلك والعل
الفاضل الكاشح لهذا فذهب الى ان الجملة الممكنة متناهيته يعني
لا يكون الجملة الممكنة جملة الالف م والمقدورات بحيث
لا يشيئ عنها شئ من الالف م والمقدورات الغير المتناهيته
لانها متشعبة فالموصوف بالامكان لا يكون الامتناع فيكون متناهي
كايها ما وجد افان اورد على الجواب عن الشئ الاول باختيار الشئ
الثاني من الاول ومنع امكان الجميع بان التركيب يستلزم الامكان
خصوصا من الممكنات فليف القبول بانه لا يلزم من امكان كل واحد
وهي امكان الجميع من حيث هو قلنا اولانا لان امكان كل واحد
الممكن ان الذي يلزمه الامكان من الكاشح انها هو الكاشح الموجود والظاهر

مقتدر الى الاجزاء على تقدير الوجود كما قيل من لا يتم اقتضاه الى الاجزاء على تقدير
 وجودها من استلزام الحاصل لا يخرج على تقدير تحققه وانما الحاصل انما هو متعلق
 بالصفات والمقدورات العارضة لها في الوجود في زمان معين عند
 تكميل وتوحيده عند المتكلمين لا بالصفات والمقدورات والمقدورات المعروضة في
 متعلق العارضة لذاته لا يستلزم امتناع المعروض كذا تكلم على امتناع امتناع
 بغيره واجتماع الاجتماع المنسحق لذاته في الوجود والمرتبة للمعروض لا يخرج عن
 امتناع الواقع في مثل اجتماع مشترك في الوجود في تقدير وجوده الى الوجهين
 يخرج عن الامتناع الذاتي واجباب الاستدلال في المردود عن التبعيض
 في قولهم اجتماع النقيضين محال بان النقيضين كركب فكيف يستحيل وجودهما
 في كلام شراح حكمة العيون في قوله حيث تناسل العباد ونالنا بان كركب
 في الاستدلال الامكان الذي لا الامكان الواقع والنفس الامر في الامتناع
 الواقع ونفس الامر لا يفرضه وهو سلبهم او عوار الامتناع الذي لا يتم
 يدرك عليه غير سمويته والقول بان الكس لذاته او الظاهر من حيث ذاته
 لا يستلزم محال اسم لكن كون هذا منه لا من قبيل استلزام العقل الاول
 لذاته الامتناع لذاته للموجب عدم الوجه المنسحق لذاته ثم فان الضرر الطبيعي
 قد يفتقر امر وجود او عدمه لا للبعد استنفا
 الفاضل الكاشح
 عن الاعراض المذكور مدفع ما ادورده المحش الجاني في اثبات الجزء الذي لا
 يتجزئ حيث قال حاصره في الوجه ان كركب من مقدور الله نعم فلم ان لو تبه
 الاقنونات الممكنة وغير متناهية في كركب مفترق واحد جزا لا يتجزأ او لو كان
 اقترافه مرة اخرى لم يقدرة نعم عليه في كركب الاقنونات الموجودة
 فلم يكن ما فرضناه من مفترق واحد او من كركب اقترافه ثبت المدعى في كلامه
 النظر قوله فلم استلزم الاقنونات الممكنة ولا يخفى انما يندفع به بناء على
 الجواب الاول من الاجابة الثالثة في دفع الاربعة القول بان كركب

من جميع الالف مائة المقدورات الكلية لا يمكن ان يكون
بان الممكن المنع بالغير او الممكن المنع صفة الالزامية كما لا يتصور
منع بالغير الا بالغير الواجب لقوله عليه السلام بالذات فان قيل
لا شك في ان البعض الشاه من جملة الالف مائة التي لا يخرج منها
الف مائة المستلزمة تحققها تحقق اجزاء لا يتجزئ غير متناهية
ممكن باي عدد وان اقل او اكثر او انتهى الى ما يمكن تلك التسمية من حيث
جملة تكون الواجب فلو راع عليه فيمكن تحقيق اجزائه لا يتجزئ قلنا نعم
ذلك فانه كما قد يمتنع المجموع من حيث هو مجموع كذلك قد يمتنع الاجزاء
في نفسها بمرتبة وهي ان ذلك فان الالف مائة الواجب الاجزاء الى
الالف مائة النقصية صلاحة المنع كالاجزاء التي لا يتجزئ واما في الجملة المقدورة
فليس كذلك انما المنع لذاته فيها هو المجموع من حيث هو مجموع ولا يلزم
انتهائها بل هي متناهية انتهى ان لو وجد الف مائة ذلك هو مجموع وليس كذلك
ذلك مثال مثل الاربعة اجزاء مائة ذراع وفراغ من مائة ذراع
عشرين ذراعاً وعشرين ذراعاً فلا بد ان مائة ذراع الف مائة اذا كان متناهي
السطح من اجل ان مائة الف مائة اذا كان في وجهه سطح وسرير اذا
كان في وقعه ولا يمكن ان يحصل تقسيم وجهه فيكون ان لا يتحقق صلاحة
الانقسام قطوعاً وانما انقسام الف مائة غير النهاية وانما يتحقق بعد الف مائة
تحقق الانقسامات الغير المتناهية محال بالذات لا اقل من الاحتمال
فيحقق بعض الاجزاء الغير النقصية وانما كان متناهيها هو والاضحى بالذات
او بالاضحى فمات عليه
مات الرسالة

[illegible]

